في ظل عدم وجود تدابير ضبط مالي وانخفاض أسعار النفط.. والوكالة تؤكد التصنيف السيادي للبلاد عند «Aa2» مع وضعه تحت المراجعة لخفضه

«موديز»: «صندوق الاحتياطي» سينفد بنهاية العام المالي الحالي

■ 28٪ عجزاً متوقعاً لموازنة الكويت 2021/2020 من الناتج المحلي الاجمالي

■ الوضع المالي الحالي يشير إلى بلوغ متطلبات الكويت التمويلية 31,6 مليار دينار في 3 سنوات

أكدت وكالة «موديز» لخدمات المستثمرين التصنيف الائتماني السيادي للكويت عند «Aa2»، مع وضع التصنيف تحت المراجعة لخفضه، موضحة ان القرار يعكس ضعف الحوكمة ما أدى إلى تزايد عدم اليقين بشأن قدرة الحكومة على الوصول إلى مصادر تمويل كافية في وقت زادت فيه احتياجاتها التمويلية بشكل كبير.

وأشارت الوكالة إلى أن الانتشار السريع والواسع النطاق لڤيروس كورونا المستجد وتدهور التوقعات الاقتصادية العالمية وانخفاض أسعار كل من النفط والأصول، يخلق صدمة ائتمانية شديدة وواسعة النطاق في العديد من القطاعات والمناطق والأسواق، كما أن الآثار الائتمانية مجتمعة لهذه التطورات غير مسبوقة.

وأضافت أن الاعتماد شبه الكامل في الكويت على الإيرادات النفطية، يجعلها معرضة بشدة لانهيار أسعار النفط الناتج عن انخفاض الطلب العالمي على النفط، والتعديل البطيء للإمدادات بعد انهيار اتفاقية «أوبيك+».

تقييم السياسات المالية

وخلال المراجعة، بينت الوكالة انها ستقوم بتقييم قدرة الحكومة على تعديل استراتيجية تمويل عجوزات الموازنة في ظل المآزق المستمر مع مجلس الأمة فيما يتعلق بإصدار قانون جديد للدين العام، وأشارت إلى أن هذا الوضع سيسرع من استنفاد الأصول السائلة لصندوق الاحتياطي العام (صندوق الاستقرار الأصغر)، الذي تديره الهيئة العامة للاستثمار.

وأشارت إلى أنها ستقوم بتقييم استجابة السياسات الحكومية في منع الموازنة العامة من توسيع العجز المالي إلى نحو 30٪ من الناتج المحلي الإجمالي في هذا العام، لافتة إلى أن الجدارة الائتمانية للكويت ستصبح أضعف بكثير من التقديرات الحالية في حال عدم وجود مصادر جديدة للتمويل.

كما أشارت إلى أنه وبالرغم من تأمين التمويل على المدى القصير، إلا أن غياب استراتيجية تمويل متوسطة الأجل ذات مصداقية يشير إلى ضعف كل من المؤسسات، والحوكمة، والجدارة الائتمانية بشكل ملحوظ.

الجدارة الائتمانية

في سياق متصل، أشارت الوكالة إلى أن الجدارة الائتمانية للكويت لاتزال مدعومة بالأصول الضخمة لصندوق الأجيال القادمة التي تمثل غالبية أصول صندوق الثروة السيادي، وذلك بافتراض أن بعض هذه الأصول يمكن استخدامها «إذا لزم الأمر» لتلبية المتطلبات التمويلية للموازنة العامة للدولة.

وأبقت الوكالة تصنيفها للسندات الكويتية قصيرة الأجل وطويلة الأجل بالعملة الأجنبية عند المرتبة «Aa2»، وسقف الودائع عند المرتبة «Prime-1»، كما أبقت تصنيفها للسندات الكويتية طويلة الأجل بالعملة المحلية وسقوف الودائع دون تغيير عند المرتبة «Aa2».

مبررات التصنيف

أوضحت «موديز» مبرراتها لوضع التصنيف الائتماني السيادي للكويت تحت المراجعة لخفضه عن المرتبة «Aa2»، حيث قالت إن ذلك يعكس ضعف الحوكمة التي يمكن أن تكون لها آثار كبيرة على قدرة الكويت لتمويل احتياجاتها من الاقتراض في السنوات القليلة المقبلة.

وأشارت الوكالة أنها قامت بمراجعة توقعاتها لأسعار النفط في ضوء انخفاض الطلب العالمي نتيجة انتشار ڤيروس كورونا إلى جانب الزيادة الحادة في المعروض من النفط الخام مع فشل محادثات «أوبيك+»، حيث خفضت توقعاتها لمتوسط أسعار النفط لعامي 2020 و2021 إلى نحو 43 دولارا للبرميل و53 دولارا على الترتيب، وذلك أقل بنحو 20 و10 دولارات عن افتراضاتها السابقة.

وأضافت أن انخفاض أسعار النفط سيكون له تأثير كبير على أوضاع المالية العامة للكويت، حيث تشكل الإيرادات النفطية نحو 90٪ من إجمالي الايرادات العامة ونحو 30٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وتشير افتراضات الوكالة المعدلة لأسعار النفط إلى انخفاض إجمالي الإيرادات بنسبة 34٪ في السنة المالية 2021/2020 مقارنة بالتقديرات السابقة، وهذا يضيف عجزا ماليا للموازنة بنحو 13٪ من الناتج المحلي الإجمالي في غياب التصحيح المالي.

تعديلات مالية

وتتوقع الوكالة أن تقوم الحكومة ببعض التعديلات المالية استجابة لانخفاض أسعار النفط هذا العام، إلا أن القيام بتخفيضات كبيرة في الإنفاق العام سيكون صعبا أمامها. وتتوقع انخفاضا متواضعا في دعم الطاقة نتيجة لانخفاض أسعار النفط الخام، وأشارت الوكالة إلى أن التدابير اللازمة لخفض المرتبات والدعوم الحكومية بشكل إضافي تتطلب في معظم الحالات موافقة مجلس الأمة، والتي ثبت صعوبة تأمينها في السنوات الأخيرة على الرغم من ضغوط الميزانية.

وفي ظل عدم وجود تدابير ضبط مالي أكثر أهمية، تتوقع الوكالة عجزا في الموازنة العامة بنحو 28٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ويقدر بنحو 39 مليار دولار (ما يعادل 11,8 مليار دينار بالأسعار الجارية) في السنة المالية 2021/2020.

الدين العام

وأشارت الوكالة إلى أنه في ظل عدم صدور إذن قانوني لإصدار الدين العام منذ انتهاء صلاحية القانون في عام 2017، اعتمدت الحكومة على السحب من أصول صندوق الاحتياطي العام لتمويل الإنفاق وخدمة الدين. ونتيجة للعجز المالي الكبير والمستمر منذ صدمة أسعار النفط في عام 2015، تقلص حجم صندوق الاحتياطي العام بسرعة. ووفقا لتقديرات الوكالة، فإن عمليات السحب المتسارعة لتلبية احتياجات الاقتراض الأوسع نطاقا ستستنفد الجزء السائل من صندوق الاحتياطي العام قبل نهاية السنة المالية الحالية.

وأشارت الوكالة إلى أنه وفي حال تمرير القانون الجديد للدين الحكومي هذا العام، فإن احتياجات التمويل في الكويت ستبقى كبيرة خلال السنوات العديدة القادمة، والتي قد تكون أكبر مما تستطيع الحكومة تمويله بتكاليف معقولة في الأسواق المحلية والدولية. وفي ظل عدم وجود تدابير ضبط مالي كبيرة، واستنادا إلى افتراضات أسعار النفط التي وضعتها وكالة التصنيف، من المقدر أن تبلغ متطلبات التمويل الإجمالية للكويت نحو 31,6 مليار دينار (103 مليارات دولار)، أو 77٪ من الناتج المحلي الإجمالي على مدى السنوات الثلاث المقبلة.

هكذا يمكن تجنب خفض التصنيف السيادي

أشارت وكالة «موديز» إلى أن هناك عوامل قد تضغط باتجاه خفض التصنيف الحالي بأكثر من درجة واحدة، حيث تتمثل تلك العوامل بالمخاطر المتزايدة بأن الموارد السائلة لصندوق الاحتياطي العام ستقترب من النضوب في حال عدم الوصول إلى مصادر تمويل جديدة، وغياب قانون جديد للدين العام، وغياب سند قانوني يسمح بالسحب من أصول صندوق الأجيال القادمة.

كما أشارت الوكالة إلى أن هناك عدة عوامل قد تدفع باتجاه تثبيت التصنيف الحالي للكويت، وتتمثل تلك العوامل بتحسن الرؤية بشأن ترتيبات التمويل الدائم لعجز الموازنة، سواء من خلال اتفاق بين الحكومة ومجلس الأمة للسماح بالوصول المضمون إلى أصول صناديق الثروة السيادية الضخمة، أو من خلال التصحيح المالي الذي يقلل بشكل جوهري من متطلبات التمويل للموازنة العامة.

السحب من احتياطي «الأجيال القادمة».. قد يكون خياراً متاحاً

أوضحت الوكالة أنه لاتزال الجدارة الائتمانية للكويت مدعومة بافتراض إمكانية السحب من الأصول الضخمة المتراكمة في صندوق احتياطي الأجيال القادمة إذا لزم الأمر بذلك، وتقدر الوكالة أن أصول صندوق احتياطي الأجيال القادمة تبلغ أكثر من 3 أضعاف الناتج المحلي الإجمالي، على الرغم من أن الحكومة لم تفصح عن قيمتها.

وتعتقد الوكالة أن الترتيبات المؤسساتية في الكويت تسمح مبدئيا بالسحب من أصول الصندوق، متى كانت هناك حاجة مطلوبة. وقد تم ذلك مرة واحدة في السابق ـ قبل ما يقرب من 3 عقود لتمويل جهود إعادة الإعمار بعد الغزو العراقي.

وترى الوكالة أن السحب من أصول صندوق الأجيال القادمة سيتطلب تعديل التشريعات القائمة، وهو الأمر الذي يعد محل جدل سياسي كبير. كما أنه نظرا للعلاقة بين الحكومة ومجلس الأمة في التعاون بشأن قضايا التمويل في السنوات الأخيرة بخصوص احتمال عدم الحصول على حل تشريعي من شأنه إزالة أي حالة من عدم اليقين بشأن مصادر التمويل للحكومة على المدى المتوسط. في هذا السيناريو، قد تكون المؤسسات والحوكمة أضعف بشكل ملحوظ مما تفترضه الوكالة حتى الآن.

مخاطر بيئية واجتماعية تهدد تصنيف الكويت

قالت وكالة «موديز» ان الكويت باعتبارها مصدرا رئيسيا للنفط، تواجه مخاطر بيئية من الانبعاثات الكربونية، وفي ظل سيناريو الانتقال السريع إلى الاستهلاك المنخفض للهيدروكربونات على مستوى العالم، وهو ما لا يمثل السيناريو الأساسي الحالي للوكالة، فإن التصنيف الائتماني للكويت سيواجه ضغوطا هبوطية.

وأشارت الوكالة إلى أن المخاطر الاجتماعية في الكويت نابعة في المقام الأول من التوسع السريع في القوة العاملة بسبب الشباب، وترجح استمرار النموذج الاجتماعي الاقتصادي الحالي الذي تلعب فيه الحكومة الدور الرئيسي في توفير فرص العمل، وفي تشكيل الضغط المتزايد على الإنفاق الحكومي ما لم يكون القطاع الخاص قادرا على جذب واستيعاب حصة أعلى من نمو القوة العاملة الكويتية، أو تقوم الحكومة بخفض صافي توظيف القطاع العام. وقد يؤدي انخفاض توظيف القطاع العام غير المصحوب بارتفاع نسبة توظيف العمالة الوطنية في القطاع الخاص إلى ارتفاع معدلات البطالة والسخط الاجتماعي.

أوشارت الوكالة إلى أن مخاطر الحوكمة لها تأثير على القرار الائتماني للوكالة. وتتعلق في المقام الأول بطبيعة العلاقة بين السلطتين التنفيذية او التشريعية، والتي أعاقت تمرير التشريعات الرئيسية وقللت من قدرة الحكومة على الاستجابة للصدمات في الوقت المناسب. وترى الوكالة أن الافتقار إلى الشفافية بشأن حجم وتكوين أصول صناديق الثروة السيادية يقيد من قدرتها لتقييم قوتها المؤسسية.

الخام العالمي يرتفع عن أدنى مستوى في 18 عاماً.. و«الكويتي» بـ 24,3 دولاراً

«رويترز»: النفط سيظل دون 40 دولاراً في 2020

وكالات: خلص استطلاع لـ «رويترز» أمس إلى أن أسعار النفط ستظل دون 40 دولارا للبرميل هذا العام، إذ تقوض الإجراءات الرامية لوقف الانتشار العالمي الفائق السرعة لڤيروس كورونا الطلب، في حين يفاقم انهيار اتفاق لـ «أوبيك+» تخمة في الإمدادات آخذة في الزيادة.

وتوقع المسح، الذي شمل أربعين محللا، أن يبلغ متوسط أسعار خام برنت 38,76 دولارا للبرميل في 2020 بانخفاض 36٪ عن توقعات عند 60,63 دولارا في استطلاع أجرى في فبراير الماضي.

وجرى خفض توقعات 2020 لخام غرب تكساس الوسيط إلى 35,29 دولارا للبرميل من توقعات الشهر الماضي التي بلغت 55,75 دولارا. ويجري تداول أسعار كلا خامي برنت وغرب تكساس الوسيط حاليا في نطاق يقل قليلا عن 20 دولارا.

وهوى خام القياس العالمي برنت بما يقرب من 70٪ من مستويات مرتفعة بلغها في يناير، إذ أضرت إجراءات العزل العام العالمية بسبب الڤيروس بالطلب، في حين غمرت حرب الأسعار السعودية الروسية السوق بالإمدادات.

وتوقع المحللون انكماش الطلب العالمي بما بين 0,7 مليون و5 ملايين برميل يوميا في 2020، وهو ما يحتمل أن يفوق التراجع في 2009 خلال الأزمة المالية العالمية.

وأظهر الاستطلاع أن الإنتاج الأميركي قد ينخفض بما بين 0,5 مليون و3 ملايين برميل يوميا.

إلى ذلك، تعافت أسعار النفط خلال تداولات أمس بعد أن وافق الرئيس الأميركي دونالد ترامب ونظيره الروسي ڤلاديمير بوتين على إجراء محادثات من أجل تحقيق الاستقرار في أسواق الطاقة، إذ ارتفع عن أدنى مستوى في 18 عاما والذي بلغه بسبب خفض توقعات تفشي وباء ڤيروس كورونا الجديد للطلب على الوقود في أنحاء العالم.

وزاد خام القياس العالمي برنت 30 سنتا أو ما يعادل 1,3٪ مسجلا 23,06 دولارا للبرميل، بعدما سجل عند الإغلاق الاثنين 22,76 دولارا، وهو أدنى مستوى منذ نوفمبر 2002. وارتفع الخام الأميركي 1,21 دولار أو ما يعادل 6٪ مسجلا 21,30 دولارا للبرميل بعد أن بلغ في الجلسة السابقة 20,09 دولارا عند التسوية وهو أدنى مستوى له منذ فبراير 2002. أما محليا، فقد انخفض سعر برميل النفط الكويتي 1,93 دولار ليبلغ 24,33 دولارا في تداولات الاثنين مقابل 26,26 دولارا في تداولات الجمعة الماضي، وفقا للسعر المعلن أمس من مؤسسة البترول الكويتية.

«الأهلي»: تأجيل سداد القروض لكل العملاء 6 أشهر

انطلاقا من حرصه على دعم وإنجاح الجهود المبذولة لتقليل الأعباء عن العملاء والتخفيف من وطأة الظروف الحالية التي تمر بها الكويت والعالم عموما، أعلن البنك الأهلي الكويتي عن تأجيل سداد الأقساط لمدة ستة أشهر لجميع عملائه من الكويتيين وغير الكويتيين الذين لديهم التزامات مستحقة على بطاقاتهم الائتمانية وقروض الأفراد، والقروض الشخصية المقسطة، وذلك ابتداء من أبريل حتى سبتمبر.

كما أعلن البنك أنه لن يقوم باحتساب أي فائدة خلال فترة تأجيل سداد الأقساط، وسيكون بإمكان العملاء معاودة السداد ابتداء من شهر أكتوبر فما بعد.

يأتي هذا الإعلان تماشيا مع استراتيجية الكويت الوطنية الهادفة إلى تخفيف الأثر المالي، وذلك في أعقاب إطلاق عدد من خطط الدعم المالي والنقدي من أجل مؤازرة الأفراد والشركات التي تواجه صعوبات ناشئة عن تداعيات تفشي وباء ڤيروس كورونا (كوفيد ـ 19).

وتأتي مبادرة التخفيف من الأعباء المالية التي أطلقها البنك الأهلي الكويتي، تأكيدا على التزامه بدعم عملائه وموظفيه وشركائه، كما أنها الأحدث ضمن سلسلة الإجراءات الاستراتيجية الطارئة التي اتخذها البنك الأهلي الكويتي لحماية أموال ومصالح عملائه أثناء تفشي وباء ڤيروس كورونا المستجد (كوفيد ـ 19).

بدوره، ساهم البنك بمبلغ 680 ألف دينار في صندوق بنك الكويت المركزي لدعم المجهود الحكومي لمكافحة ڤيروس كورونا المستجد وأثره على الأفراد والشركات والاقتصاد عموما. وفضلا عن ذلك، بإمكان عملاء البنك الأهلي الكويتي أيضا المساهمة في الصندوق الوطني لمكافحة انتشار ڤيروس كورونا المستجد، باستخدام الخدمات المصرفية عبر الإنترنت وتطبيق الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول.

إلى جانب ذلك، يواصل البنك الأهلي الكويتي اتخاذ التدابير الوقائية والاحترازية في جميع فروعه ومواقع أجهزة الصراف الآلي وأجهزة الإيداع الآلي للنقد والشيكات، بما في ذلك تنفيذ بروتوكولات التنظيف والتعقيم العميق في فروعه التشغيلية الستة التي تقع في الشويخ والشعب والشرق والفروانية والفحيحيل والجهراء 2.

عملائه في اتباع نهج التباعد الاجتماعي وإجراء معاملاتهم المصرفية عن بعد عن طريق منصاته المصرفية الرقمية، وبإمكان العملاء التواصل مع موظفي البنك الأهلي الكويتي للرد على أي استفسارات باستخدام منصة الدردشة عبر الإنترنت من خلال موقع البنك الإلكتروني ومركز الاتصال المتوافر على مدار الساعة، كما يمكنهم استخدام أجهزة الصراف الآلي المنتشرة في جميع أنحاء الكويت، كما يمكن الحصول على أحدث المعلومات من خلال منصات التواصل الاجتماعي «تويتر»، «إنستغرام» و«فيسبوك» و«واتساب».

ويواصل البنك الأهلي الكويتي اتخاذ التدابير الوقائية والاحترازية في جميع فروعه ومواقع أجهزة الصراف الآلي وأجهزة الإيداع الآلي للنقد والشيكات، بما في ذلك تنفيذ بروتوكولات التنظيف والتعقيم العميق في فروعه التشغيلية الستة التي تقع في الشويخ والشعب والشرق والفروانية والفحيحيل والجهراء 2.

8٪ تراجع واردات اليابان من النفط الكويتي

كونا: أظهرت بيانات رسمية يابانية أمس تراجع واردات البلاد من النفط الكويتي الخام في فبراير الماضي لأول مرة في 3 أشهر.

وجاء في تقرير أصدرته هيئة الموارد الطبيعية والطاقة اليابانية انخفاض إجمالي واردات اليابان من النفط الكويتي الشهر الماضي 8٪ لتقف عند 7 ملايين ونصف المليون أو 259 ألف برميل يوميا. وهذا هو أول تراجع لصادرات النفط الكويتي إلى البلد الآسيوي الذي تعد الكويت رابع أكبر مزود له بالنفط وتمده بـ 9٪ من وارداته من الخام.

«أرامكو» تطلب من شركات الخدمات دعم زيادة إنتاجها

قال مصدر في قطاع النفط السعودي لـ «رويترز» أمس ان أرامكو السعودية طلبت من شركات خدمات الطاقة الرئيسية دعم خطط عملاق النفط الوطني للإنتاج بالحد الأقصى لطاقته الإنتاجية البالغ 12 مليون برميل يوميا بدءا من أول أبريل «وللمدى المنظور».

وذكر المصدر السعودي ان «أرامكو» أخطرت شركات الخدمات «بتسخير الموارد الضرورية بما فيها القوى العاملة والمعدات» لمساعدتها في زيادة طاقتها الإنتاجية إلى 13 مليون برميل يوميا.

هل يزيد العمل عن بعد في الإنتاجية؟

محمود عيسى

في ظل الأوضاع التي فرضها انتشار ڤيروس كورونا على مستوى العالم، ومع تحول معظم القطاعات في المنطقة والعالم إلى العمل من المنزل، يقول سيمون موكسون مؤسس شركة Meetupcall للاستشارات الإدارية ان العديد من الشركات فوجئت بزيادة الإنتاجية التي يولدها العمل عن بعد، وانه من غير المستغرب أن نشهد تحولا عالميا متزايدا للعمل بهذا النظام في الأسابيع القليلة الماضية في وقت تناضل الشركات لمواجهة التحديات غير المتوقعة التي يحملها انتشار الڤيروس، والذي دفع الشركات بالإضافة للغموض الذي يحيط بالمستقبل الاقتصادي، الى تبني تكنولوجيا التواصل عبر الهاتف لتوفير الأسفار غير الضرورية والتفاعل الاجتماعي، بهدف حماية الموظفين والعملاء والمجتمعات الأوسع نطاقا عبر الفعاليات والاجتماعات وجها لوجه.

وذكرت مجلة ميد أن الموجة الأولى من الموظفين الذين بدأوا العمل عن بعد هم من الآباء والأمهات بسبب إغلاق المؤسسات التعليمية، ما مكن بعض الشركات من التكيف مع فرقها التي تعمل من المنازل على مراحل، مما يسهل التغيير مع الحد الأدنى من الارباك الناجم عنها في العمليات التجارية. وأضاف موكسون ان ثمة زيادة بنسبة 300٪ في الاستفسارات العالمية التي نتلقاها مع زيادة بنسبة 500٪ في الاشتراكات الجديدة في الإمارات منذ تفشي الوباء، ما يدل على أن العديد من المنظمات تتحول إلى ظروف عمل أكثر مرونة بدافع الضرورة. وقال ان العمل عن بعد ليس جديدا، ومع ذلك، فإن الشركات التي كانت تستطلع هذا الاسلوب، ولكنها لم تلتزم بعد بمفهومه، اضطرت إلى تسريع خططها وتنفيذ العمل من المنازل.